



بما يعادل 60,5% من صافي أرباحها البالغة 2,2 مليار دينار.. متجاوزة المستويات التاريخية للتوزيعات النقدية بين 50% و55%

## 1,3 مليار دينار وزعتها الشركات المدرجة عن 2022.. نقداً

- «الوطني» الأعلى توزيعاً للأرباح النقدية بـ 264,3 مليون دينار.. تعادل 52% من صافي أرباح البنك
- البنوك استحوذت على 50% من التوزيعات بـ 635 مليون دينار.. و17% للاتصالات بـ 216,5 مليوناً
- التوزيعات تؤكد الوضع المالي الجيد للشركات القيادية وقدرتها على توزيع أرباح رغم التحديات
- 5,5 مليارات دينار إجمالي التوزيعات النقدية للشركات المدرجة آخر 5 سنوات.. بين 2018 و2022

الشركة	قيمة التوزيعات النقدية (بالدنانير)	صافي الأرباح (بالدنانير)	نسبة التوزيعات إلى الأرباح	سعر السهم (بالدنانير)	عقد التوزيعات النقدية لعام 2022
البنك الوطني	264,331,519	509,085,000	2671%	0.935	3.74%
بيتك	199,906,910	357,716,257	4893%	0.015	2.04%
زين	151,447,062	195,972,000	1477%	0.517	6.77%
هيومن سوفت	48,661,741	50,669,086	871%	3.485	11.48%
البنك التجاري	47,298,000	73,585,000	2012%	0.025	4.97%
القطعة المصرية الكويتية	37,970,000	64,140,333	899%	0.303	11.12%
Ooredoo	35,081,340	39,463,000	1586%	1.110	6.31%
بنك الخليج	32,005,343	61,804,000	2620%	0.262	3.82%
بوينان للتكنولوجيا	31,927,410	35,040,980	1338%	0.803	7.47%
stc	29,962,000	33,209,000	1930%	0.579	5.18%
بنك برقان	26,261,570	52,130,000	2463%	0.197	4.06%
بنك بويهان	22,429,241	57,785,613	10650%	0.639	0.94%
الاستثمارات الوطنية	22,317,000	8,735,362	707%	0.198	14.14%
البنك الأهلي المتحد	18,018,000	36,407,473	3288%	0.263	3.04%
الميناء	17,383,570	61,080,069	5936%	0.831	1.68%
البرصة	17,065,939	18,002,979	2086%	1.773	4.79%
مجموعة جي اف اتش المالية	17,010,311	27,655,000	1827%	0.089	5.47%
مجموعة الخليج للتأمين	15,323,000	38,182,000	3231%	1.745	3.09%
البنك الأهلي الكويتي	14,164,000	32,291,000	2975%	0.238	3.36%
الخليج للتقنيات	12,483,876	12,948,313	1898%	1.139	5.27%
طيران الجزيرة	11,000,000	20,082,395	3794%	1.897	2.64%
شمال الزور	11,000,000	14,463,347	1850%	0.185	5.41%
مجموعة الصناعات الوطنية	10,929,500	21,426,000	4020%	0.201	2.49%
أولاد علي القم لتسليرات	9,317,664	18,704,850	3021%	1.027	3.31%
الأهلية للتأمين	8,820,000	17,290,690	1275%	0.510	7.84%
التسهيلات التجارية	8,123,000	10,362,000	1069%	0.171	9.36%
الصالحية العقارية	7,775,000	14,561,423	3420%	0.513	2.92%
الكويت للتأمين	7,392,000	42,085,385	1190%	0.476	8.40%
اسمنت بورتلاند	7,015,000	5,020,501	1159%	0.811	8.63%
بنك وربة	6,000,000	19,288,000	6967%	0.209	1.44%



### المحلل المالي

بالتزامن مع تحقيق الشركات المدرجة في بورصة الكويت صافي أرباح مجمعة قياسية في عام 2022 قاربت 2,2 مليار دينار، استمرت معظم الشركات المدرجة في بورصة الكويت في توزيع الأرباح وعززت قدرتها على توزيع الأرباح النقدية على المساهمين.

وقد بلغت توزيعات الأرباح النقدية للشركات المدرجة عن السنة المالية 2022 نحو 1,3 مليار دينار مقارنة بـ 1,2 مليار دينار وزعتها الشركات المدرجة عن عام 2021 أي ما يعادل نسبة توزيعات أرباح نقدية إلى صافي أرباح عام 2022 نحو 60,5%.

ويعد هذا المعدل أعلى من المستويات التاريخية لتوزيعات الأرباح النقدية، والتي تراوحت بين 50% و55% باستثناء عام 2020 حيث كانت النسبة 91% نتيجة للانخفاض الحاد في صافي الأرباح لتلك السنة وقدرته الشركات القيادية على توزيع الأرباح النقدية في وقت الأزمات، حيث بلغ صافي الأرباح 800 مليون دينار، بينما التوزيعات النقدية 723 مليون دينار.

وزعت 75 شركة مدرجة أرباحاً نقدية على مساهميناها عن عام 2022 بقيادة «الوطني» (264,3 مليون دينار) ما يعادل 52% من صافي أرباح البنك لعام 2022، و«بيتك» بـ 200 مليون دينار ما يعادل 56% من صافي الأرباح لعام 2022.

فيما وزعت مجموعة زين 151,5 مليون دينار بنسبة 77% من صافي الأرباح، وهيومن سوفت 49 مليون دينار بنسبة 96% من صافي الربح لعام 2022 وقد بلغ معدل نسبة توزيعات الأرباح النقدية إلى صافي الأرباح لمجموعة الـ 75 شركة نحو 58% حيث حققت صافي أرباح مجمعة قيمتها 2,18 مليار دينار. وقطاعياً كانت حصة قطاع البنوك من توزيعات جميع القطاعات عن عام 2022 ما نسبته 50% (بتوزيعات أرباح نقدية قيمتها 635 مليون دينار) بينما جاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية بحصة نسبته 17% وبتوزيعات أرباح نقدية قيمتها 216,5 مليون دينار وكانت حصة مجموعة زين من القطاع 70%.

أما قطاع الشركات الصناعية فقد بلغت توزيعات أرباحها النقدية 142 مليون دينار ما يعادل 11% من توزيعات الشركات المدرجة عن عام 2022. تدل هذه الأرقام على الوضع المالي الجيد والسيولة التي تتمتع بها الشركات القيادية في بورصة الكويت وقدرتها على توزيع الأرباح النقدية على المساهمين بالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية والتشغيلية التي تواجهها معظم القطاعات.

أما خلال فترة الـ 5 السنوات المالية الماضية (2018-2022) فقد وزعت الشركات المدرجة في بورصة الكويت أرباحاً نقدية على مساهميناها قيمتها 5,5 مليارات دينار وبمعدل سنوي بلغ 1,27 مليار دينار. بينما حققت صافي أرباح في ذات الفترة قيمتها 9,5 مليارات دينار، أي ما يعادل توزيعات نقدية إلى صافي الأرباح بنسبتها 58% حيث تعتبر نسبة جيدة بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها خلال السنوات الخمس الماضية.

وكانت حصة قطاع البنوك 47% من توزيعات الأرباح النقدية خلال السنوات الـ 5، أي ما يعادل 2,58 مليار دينار حيث حققت البنوك صافي أرباح مجمعة في الفترة ذاتها قيمتها 5,3 مليارات دينار وبالتالي تكون البنوك قد وزعت ما نسبته 49% من صافي أرباحها كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين. وقيادة «الوطني» بتوزيعات أرباح نقدية بلغت 1,06 مليار دينار من صافي أرباح إجمالية حققها البنك بلغ 1,89 مليار دينار في فترة 2018-2022 وبيت التمويل الكويتي بـ 640 مليون دينار توزيعات أرباح نقدية من صافي أرباح حققها البنك بقيمة 1,23 مليار دينار.

أما قطاع الاتصالات فقد بلغت التوزيعات النقدية لشركاته نحو 955 مليون دينار وبحصة 17,4% من إجمالي التوزيعات النقدية لجميع قطاعات بورصة الكويت وما يعادل 73% من صافي أرباح القطاع الذي بلغ في آخر 5 سنوات 1,31 مليار دينار وقيادة مجموعة زين التي وزعت على مساهميناها 710 ملايين دينار في 5 سنوات من صافي أرباح بلغ 980,3 مليون دينار أي ما يعادل 72,4% نسبة توزيعات أرباح نقدية إلى صافي الأرباح.

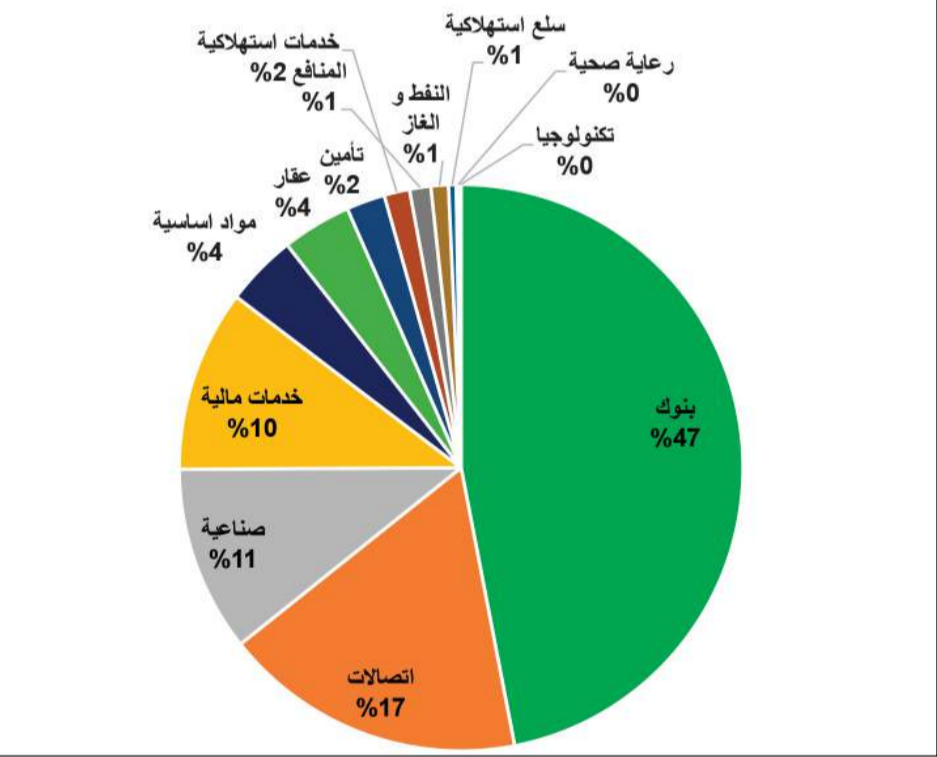
أما قطاع شركات الخدمات المالية فقد بلغت توزيعات أرباحها النقدية 142 مليون دينار ما يعادل 11% من توزيعات الشركات المدرجة عن عام 2022. تدل هذه الأرقام على الوضع المالي الجيد والسيولة التي تتمتع بها الشركات القيادية في بورصة الكويت وقدرتها على توزيع الأرباح النقدية على المساهمين بالرغم من التحديات الاقتصادية والمالية والتشغيلية التي تواجهها معظم القطاعات.

أما خلال فترة الـ 5 السنوات المالية الماضية (2018-2022) فقد وزعت الشركات المدرجة في بورصة الكويت أرباحاً نقدية على مساهميناها قيمتها 5,5 مليارات دينار وبمعدل سنوي بلغ 1,27 مليار دينار. بينما حققت صافي أرباح في ذات الفترة قيمتها 9,5 مليارات دينار، أي ما يعادل توزيعات نقدية إلى صافي الأرباح بنسبتها 58% حيث تعتبر نسبة جيدة بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها خلال السنوات الخمس الماضية.

وكانت حصة قطاع البنوك 47% من توزيعات الأرباح النقدية خلال السنوات الـ 5، أي ما يعادل 2,58 مليار دينار حيث حققت البنوك صافي أرباح مجمعة في الفترة ذاتها قيمتها 5,3 مليارات دينار وبالتالي تكون البنوك قد وزعت ما نسبته 49% من صافي أرباحها كتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين. وقيادة «الوطني» بتوزيعات أرباح نقدية بلغت 1,06 مليار دينار من صافي أرباح إجمالية حققها البنك بلغ 1,89 مليار دينار في فترة 2018-2022 وبيت التمويل الكويتي بـ 640 مليون دينار توزيعات أرباح نقدية من صافي أرباح حققها البنك بقيمة 1,23 مليار دينار.

أما قطاع الاتصالات فقد بلغت التوزيعات النقدية لشركاته نحو 955 مليون دينار وبحصة 17,4% من إجمالي التوزيعات النقدية لجميع قطاعات بورصة الكويت وما يعادل 73% من صافي أرباح القطاع الذي بلغ في آخر 5 سنوات 1,31 مليار دينار وقيادة مجموعة زين التي وزعت على مساهميناها 710 ملايين دينار في 5 سنوات من صافي أرباح بلغ 980,3 مليون دينار أي ما يعادل 72,4% نسبة توزيعات أرباح نقدية إلى صافي الأرباح.

### حصة قطاعات بورصة الكويت من توزيعات الأرباح النقدية في فترة 5 سنوات (2018-2022)



### وسط مخاوف من تباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب على الوقود

## النفط يسجل رابع خسارة فصلية على التوالي

أغلقت أسعار النفط على ارتفاع في جلسة الجمعة الماضية، لكنها سجلت رابع خسارة فصلية على التوالي، إذ يخشى المستثمرون من أن يؤدي تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي إلى تراجع الطلب على الوقود. وارتفعت العقود الأجلة لخام برنت القياسي تسليم أغسطس والتي تنتهي الجمعة 56 سنتاً، أو 0,8%، إلى 74,90 دولاراً عند التسوية، وفي الأشهر الثلاثة المنتهية في نهاية يونيو، انتهى العقد منخفضاً 6%، وصعد كذلك خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 78 سنتاً أو 1,1% إلى 70,64 دولاراً للبرميل عند التسوية. وسجل ثاني تراجع ربع سنوي على التوالي، بانخفاض 6,5% تقريباً في الأشهر الثلاثة الأخيرة. وتأثرت الأسواق في الأشهر القليلة الماضية بضغط التضخم وارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات الرئيسية وانتعاش

أبداً من المتوقع في التصنيع والاستهلاك الصيني. وبالنسبة لتعاملات الجمعة الماضية، عزز تقرير وزارة التجارة الأمريكية الذي أظهر ارتفاع التضخم السنوي الشهر الماضي بانطاً وتيرة في عامين أسعار الخام. وجاء الدعم أيضاً من الانخفاض الحاد في مخزونات النفط الأمريكية الأسبوع الماضي. وتقلصت الأسعار مزيداً من الدعم من خطط السعودية لخفض الإنتاج نحو مليون برميل إضافي يومياً في يوليو، بالإضافة إلى اتفاق «أوبك+» الأوسع نطاقاً للحد من الإمدادات حتى العام الماضي. وأظهر مسح لـ «رويتز» شمل 37 اقتصادياً ومحللاً أن أسعار النفط ستجد صعوبة في اكتساب قوة دافعة هذا العام مع استمرار الرياح غير المواتية في الاقتصاد العالمي.

### إدارة باين تعاود ملء المخزون النفطي ببطء

## أميركا تشتري 3,2 ملايين برميل نفط

### لدعم الاحتياطي الإستراتيجي

وذكرت الوزارة أنه سيتم توريد 3,1 ملايين برميل من النفط الخام في أغسطس بمتوسط سعر للبرميل عند 73 دولاراً، وهو أقل من متوسط السعر عند 95 دولاراً للبرميل والذي تم فيه بيع خام الاحتياطي الاستراتيجي في العام الماضي. وكانت وزارة الطاقة قد أعلنت في مايو خطة لشراء النفط الخام في خطوة لإعادة ملء مخزون الطوارئ بعد سحب قياسي له في أعقاب بدء الحرب الروسية الأوكرانية العام الماضي.

وقالت وزارة الطاقة الأمريكية على موقعها الإلكتروني، إنها اشترت 3,2 ملايين برميل من النفط لدعم الاحتياطي الاستراتيجي، حيث يأتي ذلك بينما تعاود إدارة الرئيس جو بايدن ملء المخزون النفطي ببطء بعد أن سحبت كميات كبيرة منه العام الماضي. وفي يونيو الماضي، منحت وزارة الطاقة الأمريكية عقوداً لخمس شركات لتوريد أكثر من 3 ملايين برميل من النفط الخام لإعادة ملء الاحتياطي البترولي الاستراتيجي للبلاد.

### وفقاً للرئيس التنفيذي لشركة «هيس كوربوريشن» الأميركية.. متوقفاً بقاء هيمنة النفط لعقود قادمة

## العالم يحتاج لاستثمار 4 تريليونات دولار سنوياً للتحويل إلى الطاقة النظيفة



وقالت شركات النفط الكبرى خلال مؤتمر الطاقة في آسيا الذي عقد في العاصمة الماليزية كوالالمبور هذا الأسبوع، إن النفط والغاز سيظلان من المصادر الرئيسية للطاقة لعقود قادمة.

وذكر جون هيس الرئيس التنفيذي لشركة النفط الأمريكية «هيس كوربوريشن»: «نعتقد أن الحقيقة التي يجب إدراكها من هذا المؤتمر، هي أن النفط والغاز مطلوبان لعقود قادمة».

وتابع: «سيستغرق تحول الطاقة وقتاً أطول بكثير، وسيكلف الكثير من المال ويحتاج إلى تقنيات جديدة غير موجودة حتى اليوم، فعندما يتعلق الأمر بالطاقة النظيفة، يحتاج العالم إلى استثمار 4 تريليونات دولار سنوياً، وهذا ليس قريباً حتى الآن».

وأضاف أن النفط والغاز أساسيان للقدرة التنافسية الاقتصادية في العالم، فضلاً عن ضمان حدوث انتقال آمن وميسور للطاقة، مشيراً إلى أن العالم يواجه عجزاً هيكلياً في إمدادات النفط والغاز والطاقة النظيفة. وفي بيان عبر البريد الإلكتروني يوم الثلاثاء الماضي، كررت شركة «إكسون موبيل» أكبر منتج للنفط في الولايات المتحدة، التصريحات نفسها، وتوقعت أن يظل النفط أكبر مصدر رئيسي للطاقة لمدة عقدين آخرين على الأقل، نظراً

لمكانته الحيوية في النقل التجاري والصناعات الكيماوية. وقال «إيرين ماكغراث» كبير مستشاري الشؤون العامة والحكومية بشركة «إكسون موبيل» لشبكة «سي إن بي سي»: «من المتوقع أن تظل السوائل مصدر الطاقة الرائد في العالم في عام 2050، حتى مع تباطؤ نمو الطلب بعد عام 2025». وتابع: «بشكل عام، من المتوقع أن يرتفع الطلب بنحو 15 مليون برميل يومياً بحلول عام 2050، وسيأتي كل النمو تقريباً من الأسواق الناشئة

في آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية». من جهته، قال «دان بيرجين» نائب رئيس «إس أند بي جلوبال» خلال مؤتمر الطاقة: «هذه هي المنطقة (آسيا) التي سيكون فيها نمو الطلب على الطاقة، والمزيد في المستقبل». فيما ذكر «باتريك بويان» الرئيس التنفيذي لشركة «توتال إنرجيز»: «الطلب موجود في آسيا، لدينا 5 مليارات شخص يتنقلون، ويسألون عن أسلوب حياة أفضل، وهذا هو المكان الذي يجب أن نتطلع

فيه إلى المستقبل». فيما قال ممثل شركة النفط الهندية خلال حلقة نقاشية بال مؤتمر: «نحن على الأرجح إحدى الشركات القليلة، وواحدة من الدول القليلة التي ستزيد طاقتات التكرير في السنوات الثلاث إلى الأربع القادمة بنسبة 20%». وأضاف: يظهر ذلك قناعتنا باستمرارية استخدام الوقود، وتوقعات الطلب في البلاد تجعلنا مضطرين لإنشاء مصافي جديدة رغم أن تحول الطاقة حقيقة مستمرة.